



دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم للفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٠

م.م احمد إبراهيم جمعة

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

المستخلص :

تلعب السياسة النقدية وادواتها بشقيها الكمي والنوعي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وفي هذا البحث تناولت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية والأدوات المستخدمة فيها وأهم المهام التي تختص بها متمثلة في بالبنك المركزي ومن ثم وضحت هذه الأدوات عن طريق جدول يضم الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي وهي سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني خلال الفترة الزمنية التي افترضتها في العنوان الرئيسي لبحثي ومن ثم بينت في الجدول الثاني كمية المبيعات من العملة الصعبة خلال نفس الفترة وفي المبحث الثاني تطرقت الى المتغير الثاني وهو التضخم حيث تطرقت الى كيفية حساب التضخم وأنواعه والأسباب التي تؤدي الى التضخم وفي الجدول الثالث وضحت معدل التضخم في العراق مع المرور على عرض النقد بشقيه الواسع (M2) والضيق (M1) ومن ثم في المبحث الثالث استعنت بالأسلوب القياسي لتوضيح هذه العلاقة مستخدماً برنامج (Eviwies12) ونموذج (VAR) لتوضيح هذه العلاقة حيث توصلت الى وجود علاقة قوية بين المتغيرات حيث قيمة معامل التحديد R2 (98%) وبالتالي فان هذا يعود الى ان (98%) من المتغيرات التي حدثت في التضخم تعود الى تأثير المتغيرات المستقلة والتي هي عرض النقد وسعر الصرف وسعر السياسة وتبقى نسبة (2%) تعود الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة (متغيرات عشوائية) فيما بلغ معامل التحديد المصحح -R2 قيمة (91%) اما اختبار F فقد بلغ (14.08705) وهو اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة الدالة على معنوية النموذج .

Abstract

The monetary policy and its tools, both quantitative and qualitative, are played. In this research, I dealt with the basic concepts of monetary policy and the tools used in it and the most important tasks that it specializes in represented in the Central Bank, and then these tools were clarified through a table that includes the basic tools used by the Central Bank, namely the rediscount rate and the legal reserve during the period The time period that I assumed in the main title of my research, and then I showed in the second table the amount of sales of hard currency during the same period. In the second chapter, I touched on the second variable, which is inflation, where I touched on how to calculate inflation and its types and the causes that lead to inflation. In the third table, I explained the rate of inflation in Iraq Going through the broad (M2) and narrow (M1) money supply, and then in the third topic I used the standard method to clarify this relationship, using the (Eviwies12) program and the (VAR) model to clarify this relationship, where I found a strong relationship between the variables where the value of the coefficient of determination R2 (98%) and therefore this is due to the fact that (98%) of the variables that occurred in inflation are due to the influence of the independent variables, which are the money supply and the price of money. The exchange rate and the policy rate, and the remaining percentage (2%) is due to other factors that were not measured in this study (random variables), while the corrected determination coefficient - R2 reached a value of (91%), and the F-test amounted to (14.08705), which is greater than its



tabular value of (5.1922) and at a level of significance (1%), which means rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis indicating the significance of the model .

المقدمة :

لعبت السياسة النقدية دوراً في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية حيث ان أهمية السياسة النقدية تأتي اساساً من تأثيرها الكبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وفي سعينا الى توضيح أدوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بالأدوات النوعية والأدوات الكمية إضافة الى ان البنك المركزي اعتمد على نافذة بيع العملة من اجل السيطرة على أسعار الصرف وتوفير النقد الأجنبي للسوق المحلية إضافة الى الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والأسباب المتمثلة بها والعلاقة التي تربط كل من أسعار الصرف وسعر السياسة وعرض النقد بالمفهوم الواسع إضافة الى معدل التضخم والية السيطرة عليها .

أهمية البحث : لما للسياسة النقدية من تأثير مباشر من خلال ادواتها (٢٠٠٨ – ٢٠٢٠) مع بيان اهم العوامل المؤثرة للسياسة النقدية ودورها الهام في التأثير على طبيعة النشاط الاقتصادي إضافة الى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في السياسات الخاطئة المتبعة سابقاً الى حين نيل البنك المركزي استقلالته مما ساهم في إعطائه دوره وخصوصاً في سيطرته على عرض النقد مما يساهم في السيطرة على التضخم طوال الفترة البحث .

فرضية البحث : ان عدم استقرار السياسة النقدية في العراق حتى بعد استقلال البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) لهو مؤشر مباشر لعدم استقرار سعر الصرف الأجنبي

المنهجية : يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في عرض وتحليل المشكلة والحلول المناسبة لها .

الهيكلية : يقسم البحث الى مبحثين رئيسيين المبحث الأول يضم الاطار النظري والمفاهيمي وتحليل للسياسة النقدية والمبحث الثاني تحليل واقع للتضخم وصولاً الى اهم الاستنتاجات والتوصيات .

الحدود الزمانية والمكانية :

الزمانية : فتتضمن مدة البحث التي هي (٢٠٠٨ – ٢٠٢٠)

المكانية : الاقتصاد العراقي

المبحث الأول : الاطار النظري للسياسة النقدية

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها ومهامها

تعد السياسة النقدية احدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية

يمكن تعريف السياسة النقدية كالآتي : هي « مجموع الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدماً كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في اطار توسعي او تقييدي تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية » (يونس ، ٢٠١٢ : ٣١١) .

او يمكن ان نعرفها على انها احدى السياسات الاقتصادية التي تحاول الدول من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية (درويش : ٢٠٠٨ ، ص ١١) .

او يمكن تعريفها بانها : « جملة الإجراءات التي تقوم بها الدولة (السلطة النقدية) بهدف التأثير في كمية النقود والاسعار وينعكس هذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي » (عمر ، ٢٠٠٩ : ص ١١٢) .

مما سبق ممكن ان نقول ان السياسة النقدية تكون مرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي او التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي القوة الشرائية لذلك البلد وهي بالتالي تعد القوانين التي تضعها السلطة النقدية بما يساعد على سرعة وسهولة تداول النقود حتى تستطيع القيام بوظائفها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك البلد .

اهداف السياسة النقدية :

من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المادة الثالثة منه حددت اهداف السياسة النقدية والتي تلخصت بالآتي :

- السعي للحفاظ على تحقيق استقرار السعر المحلي .
- تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند الى السوق .
- تعزيز النمو المستديم والرخاء في العراق .
- مواجهة التضخم بشكل أساسي ومن ثم القضاء على البطالة من خلال الية السوق التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة .
- وكذلك حددت مهام للسياسة النقدية بموجب الفقرة الرابعة من قانون البنك المركزي والتي تمثلت بالآتي :
- صياغة القرارات الخاصة بالسياسة النقدية بما فيها سياسة سعر الصرف للدينار العراقي .
- إدارة جميع الاحتياطات النقدية الأجنبية الرسمية والاحتفاظ بما يقوم به البنك المركزي العراقي بإجراء جميع المعاملات الخاصة بالموجودات الأجنبية وإدارة الاحتياطات الأجنبية الرسمية للدولة كافة بما يتفق مع افضل الممارسات الدولية .



- الاحتفاظ بالذهب وإدارة احتياطات الحكومة.
 - تقديم المشورة المالية للحكومة .
 - يقدم خدمة السيولة للمصارف من خلال تحديد نسب الاحتياطي القانوني وتحديد سعر إعادة الخصم .
 - إصدار وإدارة العملة .
 - يقوم البنك المركزي بجميع الاعمال الضرورية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيم والاشراف على شركات الإقراض وشركات التمويل الجزئي وإية مؤسسة مالية غير مصرفية .
- أدوات السياسة النقدية :** تعد السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط معدلات سعر الصرف التي تؤدي الى زيادة الاقتصاد الوطني قوة وفاعلية لمواجهة التحديات الاقتصادية، حيث إن تحقيق احتياطي من النقد الأجنبي وتنشيط سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يعتبر أمراً ضرورياً ومناسباً، و لمزاد العملة الأجنبية التي يعقدها البنك المركزي العراقي دور في الحفاظ على مستوى مناسب من سعر الصرف وتنشيطه وكذلك له دور في عدم السيطرة على العملة الأجنبية، مما أدى إلى هروب قسم من مبيعاته الخارج وبشكل رسمي وبدون السيطرة عليها ، مما أضر بالاقتصاد العراقي وقد قام البنك المركزي العراقي باتخاذ عدة خطوات لتوسيع لائحة الأدوات المتاحة للسياسة النقدية وتغطية الاحتياطي المطلوب ليشمل الودائع الحكومية ومنح التسهيلات على الودائع التي تستحق في مدة قصيرة بهدف السماح للمصارف بإدارة وضع سيولتها بطريقة أكثر فعالية ويمكن تحديد أهم أدوات السياسة النقدية بما يلي :

أولاً : الأدوات التقليدية او الوسائل الكمية

- ١- **نسب الاحتياطي :** حيث تقوم المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية من اجل توفير حد ادنى من السيولة وحد ادنى من الضمانات بالنسبة للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بالتحكم بنسب الاحتياطي زيادة ونقصاناً وحسب حاجة السوق لذلك .
- وقد حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي الرسمي لذلك بموجب لائحة تنفيذية منذ عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٥ % من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني وله الحق في تعديلها من وقت لآخر وفقاً لسياسته النقدية ان كانت توسعية ام انكماشية . ويمكن ان نعبر عنها بموجب المعادلة التالية

$$rd = \frac{R}{D}$$

حيث ان: R = حجم الاحتياطي .
D = اجمالي الودائع لدى البنوك .

- ٢- **عمليات السوق المفتوحة :** حيث يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع او شراء اذونات الخزانة والسندات المالية والأوراق النقدية سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل . (الشيباني ، ٢٠١٨ : ١٤٥) او انها عملية تدخل من قبل البنك المركزي العراقي في كل من السوق المالي والنقدي يهدف من خلالها بيع وشراء الأوراق الحكومية بنوعها الخاص والعام من اجل زيادة او تقليص كمية الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما يساهم في خلق الائتمان الذي سيسهم في تغيير عرض النقد بما ينسجم والمستوى الاقتصادي للبلد (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٨ : ٢٨).

- ٣- **سعر إعادة الخصم :** يعد سعر إعادة الخصم من اقدم الأدوات استخداماً لدى البنك المركزي من اجل التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف لدى سوق النقد ويقصد بها الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية وتقوم المصارف التجارية بخصمها للحصول على احتياطات نقدية من اجل استخدامها لأغراض منح الائتمان للمؤسسات والأفراد ، ولعدم توافر الشروط اللازمة لتنفيذ هذه الأداة فقد تم انشاء نافذتين وهي كالآتي :

- أ- **نافذة بيع العملة الأجنبية :** تم استحداث هذه الاداة في سنة ٢٠٠٣ من اجل بيع وشراء العملة الأجنبية والتي تساهم بشكل مباشر في عمليات استقرار السوق النقدي عن طريق تثبيت سعر الصرف وبيع كميات من العملة بما يتناسب مع طلب السوق ، بما يساهم في تنشيط السوق الثانوية بين المصارف وتحقيق الترابط بين سعر الصرف وسعر الفائدة من اجل تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي وهذا بسبب كون العراق من الدول الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على بيع النفط والحصول على العملة الصعبة ومن ثم تمويل نفقات الحكومة المختلفة كذلك فتح المجال امام المصارف من اجل الاستثمار في موجوداتها النقدية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية كبيرة التي من خلالها يتم فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق من اجل تمويل استيرادات الدولة ان كانت حكومية او قطاع خاص ، كذلك تمكين الزبائن انفسهم من استثمار ودائعهم في شراء العملة الأجنبية من خلال المصارف .



ب- نافذة الأوراق المالية : في عام ٢٠٠٤ بدأ البنك المركزي العراقي بممارسة دوره من خلال سوق الأوراق المالية متمثلة بحالات الخزينة من أجل التحكم في عرض النقود وتحقيق الاستقرار النقدي ويقوم بذلك بالنيابة عن وزارة المالية من خلال اشرافه على عمليات البيع والشراء ، ولأجل ان يحقق البنك المركزي أهدافه فانه يقوم بذلك مع المصارف التجارية او مع الوسطاء الماليين . (الرفيعي ، سلطان ، ٢٠١٩ : ١٠٩)

ومن خلال الية سعر إعادة الخصم التي تستعملها البنوك المركزية فانه في حالة رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنح للأفراد مما يؤدي الى انخفاض الاقتراض وحجم الائتمان وبالتالي يسبب انكماش اقتصادي متعمد من أجل الحد من التوسع ، اما الحالة الثانية التي تقوم بها البنوك المركزية وهي عملية خفض سعر الخصم فانه سيعود مؤشراً في تشجيع عملية الائتمان المصرفي مما يسهم في دفع البنوك الى الاقتراض مما يسهم في زيادة السيولة النقدية وبالتالي زيادة قدرة البنوك على اقراض الافراد والمؤسسات وغيرها (شدهان ، ٥٣٠ : ٢٠١٦)

اما عن القسم الثاني من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي فيه تشمل الأدوات المباشرة (النوعية) او يمكن ان نسميها الانتقائية ومن مميزاتها ان لها قدرة على احداث اثار اقتصادية على المدى القصير ويجب ان تستخدم بحذر وبمدى زمني محدد وبإطار برنامج اقتصادي واضح المعالم والاهداف ، وذلك ان الاستخدام المفرط في استخدام هذه الأدوات وعلى المدى البعيد قد يؤدي الى نتائج عكسية غير المرجوة منه

ثانياً : الأدوات النوعية :

١. تحديد سقف للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي : حيث يقصد به تحديد البنك المركزي لسقف الاقتراض لقطاع معين ونسبة معينة مثلاً تحديد نسبة ٥٪ فقط وعدم السماح بتجاوزها بالنسبة للقطاع العقاري او الاستثماري وهكذا ، ويستفاد من هذه الأداة في احداث جانب توازني بين القطاعات المختلفة المراد تمويلها وتجنب تركيزها في قطاعات معينة دون الأخرى بما يحقق اهداف السياسة النقدية فمثلاً في حالة مواجهة احدى القطاعات انخفاض في انتاجه كما حدث في ازمة الرهن العقاري سنة ٢٠٠٨ وما تبعها من اضطرابات كان سببه التركيز الائتماني في هذا القطاع مما سبب اختلالات كبيرة في القطاعات الأخرى ولا يخلو استخدام هذه الأداة من اثار سلبية تتسبب في تعطيل لآليات العرض والطلب في الجانب الائتماني .
٢. الحد الأدنى للسيولة : حيث يلزم البنك المركزي المصارف والبنوك المسجلة لديه بالاحتفاظ بنسب محددة من الحسابات الجارية المفتوحة لديه والتي تتضمن نسب محددة من رصيدها الإجمالي سواء كانت بالعملة الأجنبية او المحلية مما يمثل حداً أدنى من السيولة من أجل تلبية طلبات السحب مما يسهم في زيادة الثقة بالقطاع المصرفي .
٣. اصدار البنك المركزي تعليمات بشأن الائتمان : حيث يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات من شأنها ان تنظم نسبة الائتمان الممنوح للعميل الواحد مثلاً او الموجهة الى قطاع معين دون الآخر من أجل توجيه المصارف الى العمل في مواقع معينة ومنحهم حوافز من أجل عملياتهم في تلك المناطق من أجل تشجيعهم على تمويل مشروعات تنموية محددة .
٤. قيامه ببعض العمليات المصرفية : كون السياسة النقدية محدودة الأثر يقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأداة عن طريق تقديم بعض القروض لجزء من القطاعات الأساسية في الاقتصاد لتشجيعها وتخفيف الأعباء عنها من أجل زيادة تنميتها . (الشاذلي ، ٢٠١٧ : ١٣) .

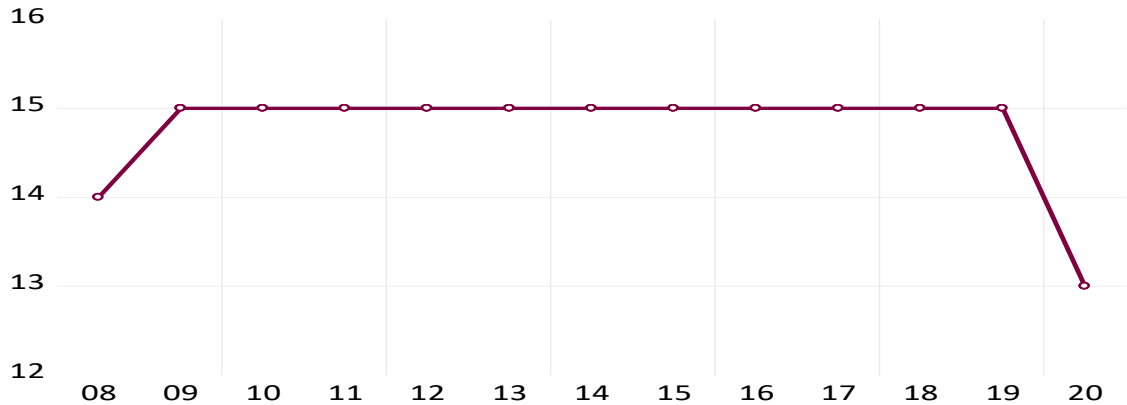
جدول رقم (١)

السنوات	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 364 شهر	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 182 يوم	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 91 يوم	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	قيمة الاحتياطي بالمليار دولار	نسبة التغير
2008	17.1	17.8	17.3	14	16553	-
2009	-	7.3	7.8	15	6243	-62.3%
2010	6.44	7.6	6.3	15	4935	-21%
2011	-	8.5	7.1	15	5201	5.4%
2012	-	5.1	5	15	5717	9.9%
2013	-	4.71	5.25	15	6130	7.2%
2014	6.5	5.1	-	15	7045	14.9
2015	5.5	-	4.72	15	6233	-11.5%
2016	4.5	2.5	-	15	5800	-6.9%
2017	4.75	2.5	1.5	15	4600	-20.9%
2018	2.9	2.0	1.7	15	6900	50%



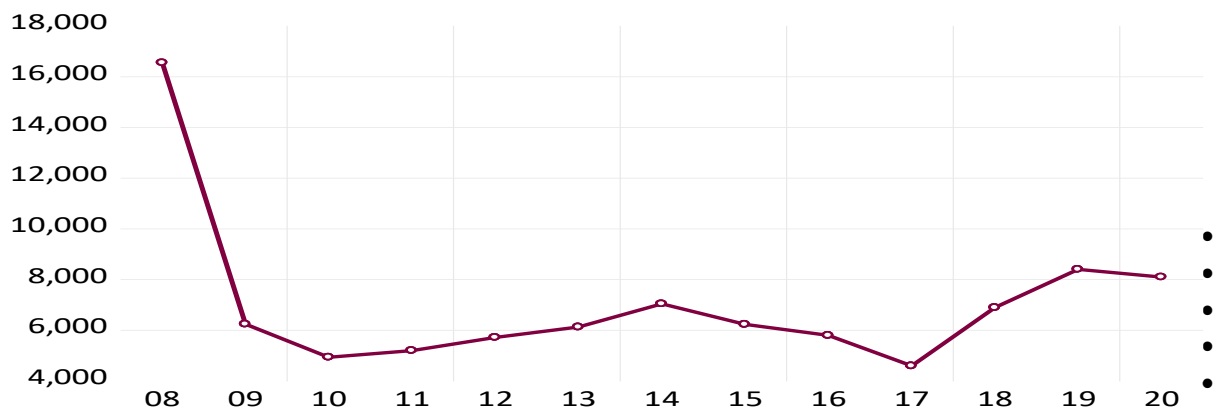
20.9%	8400	15	1.6	2.5	3	2019
-3.6%	8100	13	-	2.5	3	2020

- البيانات من عمل الباحث بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة .
الشكل رقم (١) نسبة الاحتياطي القانوني
LR



- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) باستخدام برنامج (EViews12) .
- LR تعني نسبة الاحتياطي القانوني .
- الشكل رقم (٢) التغيير في الاحتياطي القانوني

VLR



- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) باستخدام برنامج (EViews12) .
- VLR تعني قيمة الاحتياطي القانوني .

في أعلاه جدولاً يوضح بعض أدوات السياسة النقدية المستخدمة في العراق التي تم الاعتماد عليها من أجل إيضاح كيفية سيطرة البنك المركزي العراقي بالتعاون مع وزارة المالية على الكتلة النقدية في العراق حيث استخدم من أجل ذلك عمليات إعادة الخصم التي اعتمدت حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عملية إعادة الخصم كانت مختلفة لعدة سنوات حيث تراوحت من الاحتساب لمدة (364) يوم خلال عدة سنوات مختلفة ومن ثم تم إيقافها خلال السنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١١ – ٢٠١٢ – ٢٠١٣) حيث انه في العام ٢٠١٠ اعتمد سعر الخصم لمدة ستة الأشهر أولى منها ، واعتمد بدلاً عنها سعر الخصم لأجل (182,91) يوم على التوالي لتلك الأعوام ، وبصورة عامة فإننا نلاحظ انخفاض ملحوظ في معدل سعر الخصم لفترة البحث حيث كانت ذات منحنى تنازلي ابتدأت من (17.1%) في العام ٢٠٠٨ وصولاً الى (3%) ٢٠٢٠ بالنسبة لفترة ٣٦٤ يوم اما للفترات ذات اجمال (182,91) فهي بذات النسق التنازلي ايضاً ، اما بالنسبة الى الاحتياطي



القانوني فاعلم سنوات البحث لوحظ فيها استقرار في نسبة الاحتياطي بنسبة (15%) نتيجة لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية ولغرض تشجيع المصارف للتوجه نحو توسيع الائتمان مما يوسع القاعد النقدية وبما يخدم التنمية الاقتصادية بقصد السيطرة على السيولة النقدية المالية وكذلك من اجل امتصاص التقلبات الواسعة لسيولة المصارف لحماية ودائع الجمهور ماعدا سنة ٢٠٢٠ حيث خفضت النسبة الى (13%) وذلك نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً لما يقارب (26) دولار مما سبب في ركود واسع النطاق عالمياً ولكون العراق ذا اقتصاد ريعي فقد اثرت هذه الازمة بصورة مباشرة عليه مما حدا بالبنك المركزي الى تخفيض نسبة الاحتياطي لدى البنوك من اجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة تلك الازمة ، اما فيما يتعلق بقيمة الاحتياطي الالزامي على ودائع المصارف الحكومية نلاحظ انه في سنة ٢٠٠٩ انخفضاً بنسبة (62.3-) من (16553)مليار دولار في سنة ٢٠٠٨ الى (6243) مليار دولار نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية ولغرض تشجيع الاستثمار مما حدا بالبنك المركزي الى هذا التخفيض وفي السنوات اللاحقة نلاحظ ازدياد في قيمة الاحتياطي القانوني من (5201) مليار دولار في العام ٢٠١١ ليصل الى اعلى قيمة احتياطي في العام ٢٠١٤ حيث بلغت (7045) مليار دولار وذلك نتيجة ازدياد الودائع المصرفية للقطاع الخاص اما في العام ٢٠١٥ فقد انخفضت قيمة الودائع بنسبة (11.5%-) مقارنة بالعام السابق حيث وصلت الى (6223) مليار دولار نتيجة الى انخفاض في الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية واستمر بالانخفاض للعامين التاليين ولنفس الأسباب اما في العام ٢٠٢٠ فقد انخفضت قيمة الاحتياطي حتى وصلت الى (8100) مليار دولار وبنسبة (3.6%-) مقارنة بالعام ٢٠٠٩ التي كانت (8400) مليار دولار نتيجة انخفاض الإيداع وأزمة جائحة كورونا

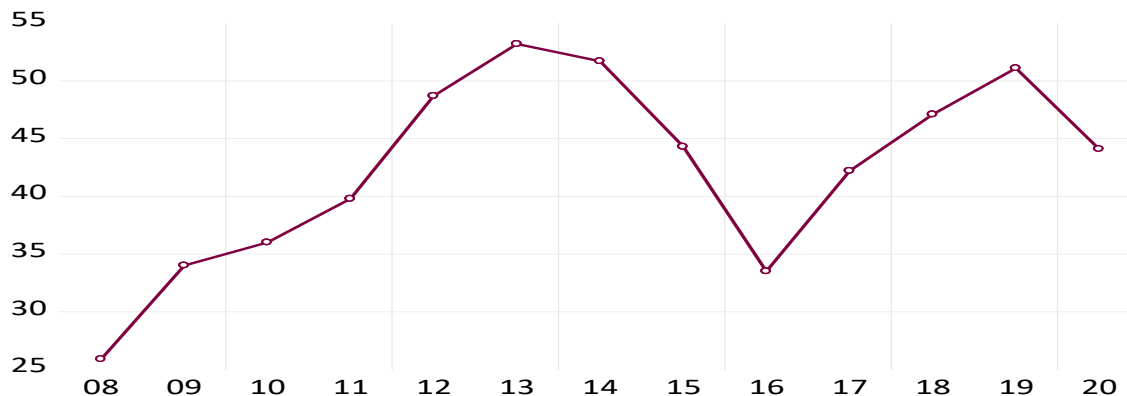
الجدول رقم (٢)

السنة	الكميات المباعة بالمليار دولار	نسبة نمو مبيعات مزاد العملة	سعر الصرف الرسمي	متوسط سعر الصرف الموازي
٢٠٠٨	25.9	-	1193	1203.25
٢٠٠٩	34	31%	1170	1181.8
٢٠١٠	36	6%	1170	1185
٢٠١١	39.8	10%	1170	1196
٢٠١٢	48.7	22.4%	1166	1233
٢٠١٣	53.2	9.2%	1166	1233
٢٠١٤	51.7	-2.8%	1190	1214
٢٠١٥	44.3	-18.7%	1190	1247
٢٠١٦	33.5	-24.3%	1190	1275
٢٠١٧	42.2	25.9%	1190	1258
٢٠١٨	47.1	11.7%	1190	1209
٢٠١٩	51.1	11.3%	1182	1196
٢٠٢٠	44.1	-11.8%	1190	1233

البيانات من عمل الباحث بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٣) الكميات المباعة من العملة الصعبة

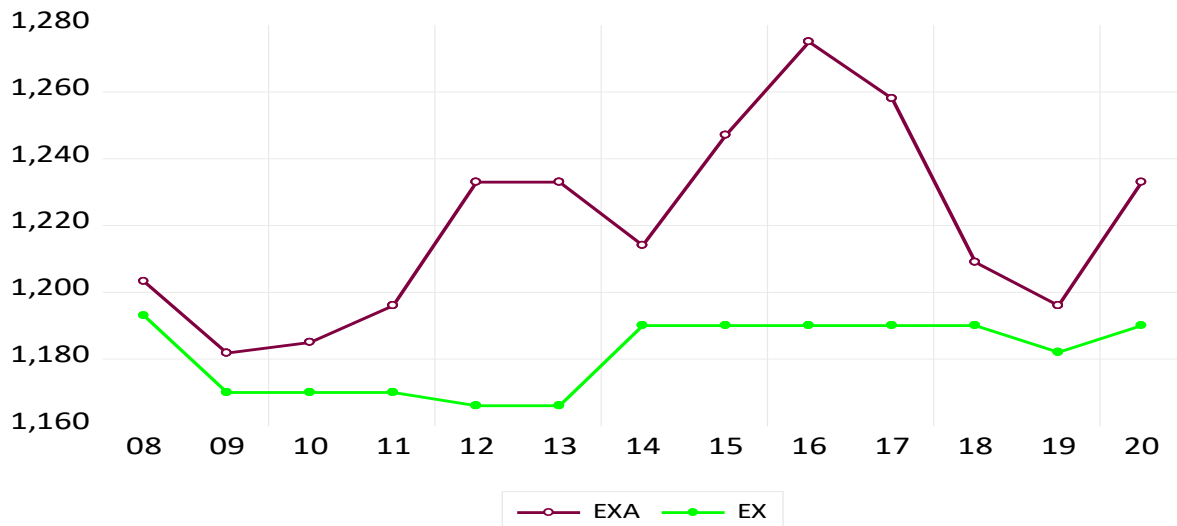
SQ





- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (٢) باستخدام برنامج (EViews12) .
- SQ تعني الكميات المباعة من الدولار.

الشكل رقم (٤) تغيرات سعر الصرف



- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (٢) باستخدام برنامج (EViews12) .
- EX تعني سعر الصرف الرسمي ، EXA تعني سعر الصرف الموازي .

نلاحظ من الجدول أعلاه نمواً في الكميات المباعة من الدولار من اجل تغطية الاستيرادات حيث انها ابتدأت في العام ٢٠٠٨ ب (25.9) مليار دولار بسعر صرف رسمي عن طريق نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي (1193) والهدف من المزداد الذي يقام يومياً انه أداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية وكذلك وسيلة مؤثرة على الكتلة النقدية ومن ثم نلاحظ زيادة بالكميات المباعة من الدولار بمنحنى تصاعدي للأعوام التالية حيث وصلت في العام ٢٠١٣ الى (53.2) مليار دولار مع تخفيض من قبل البنك المركزي في سعر صرف العملة حيث وصل في نفس العام الى (1166) حيث انه في ضوء التوقعات التضخمية والتي هي مصدر أساس للتضخم قاد البنك المركزي عبر سياسته النقدية الى تثبيت سعر الصرف عبر تدخلاته اليومية في مواجهة أي كمية يتطلبها السوق احتياجات القطاع الخاص للتمويل بالدولار اما في الأعوام من ٢٠١٤ – ٢٠١٦ حيث انخفضت الكميات المباعة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث بلغت في العام ٢٠١٤ (51.7) مليار دولار بنسبة انخفاض وصلت (2.8-%) مقارنة بالعام ٢٠١٣ التي بلغت مبيعاته (53.2) مليار دولار وحتى وصلت كمية المبيعات في العام ٢٠١٦ الى (33.5) بنسبة انخفاض بلغت (24.3-%) وذلك نتيجة للسياسة التي اتبعها البنك المركزي من خلال تشديده على فرض قيود جديدة على البنوك التجارية في سبيل الحد من مخاوفه بشأن عمليات غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية التي ترتبط بزيادة الطلب على العملة الأجنبية إضافة الى الاحداث التي مر بها العراق نتيجة احداث داعش ، ونلاحظ من خلال تعليقنا على الكميات المباعة من النقد والاسعار الرسمية التي يتبعها البنك المركزي ان هنالك تفاوت في أسعار سعر الصرف في السوق الموازي الذي يعتمد بصورة كبيرة على المواطنين وكمية احتياجاتهم من العملة الأجنبية وخصوصاً التجار في الأسواق المحلية مما يسبب في المضاربات بالأسعار وكما موضح في الشكل رقم (٤) ، اما في الفترة التي تلت وتحديداً العام ٢٠١٧ نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في الكميات المباعة من العملة الأجنبية حيث وصلت المبيعات الى (42.2) مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت (25.9-%) عن العام السابق نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والتقدم الحاصل في الجبهات القتالية للتخلص من داعش الإرهابي وحاجة العراق الى الاستيراد في سبيل إعادة الاعمار وهذا ما نلاحظه للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ولنفس الأسباب اما بالنسبة للعام ٢٠٢٠ فقد سجلت المبيعات انخفاضاً ملحوظاً في المبيعات حيث بلغت (44.1) مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها (11.8-%) عن العام السابق الذي بلغت قيمة مبيعات (51.1) نتيجة الازمة المزدوجة التي عصفت بالعراق والمتمثلة بجائحة كورونا مما



- سبب في اغلاق العديد من الدول وإيقاف الصادرات والاستيرادات والتي أدت الى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية التي هي المصدر الرئيسي لعمليات تمويل نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق .
- ومن اجل ذلك يوصي صندوق النقد بضرورة اتباع سياسة انكماشية ترمي الى التحكم في المعروض النقدي لغرض الحد في التضخم وتصحيح ميزان المدفوعات بإجراء الاتي :
١. وضع سقف على الائتمان المحلي ستقوم هذه الأداة بالحد من توسع البنك المركزي من التوسع في من الائتمان للحكومة او البنوك التجارية وهذا مما يساعد على تقييد عرض النقد وبالتالي يخفض من الانفاق الحكومي ولو افترضنا ان انخفاض عرض النقود أدى الى زيادة الفائدة فإن ذلك سيساعد على تدفق راس المال الأجنبي مما يساعد على تصحيح ميزان المدفوعات .
 ٢. رفع أسعار الفائدة : ان لسعر الفائدة دوراً مهماً في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وضمان التخصيص الكفاء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني .
 ٣. تحويل الموارد المالية من الاستهلاك الى الادخار : من اجل تغيير نمط توزيع الادخار من العقارات والمعادن النفيسة والسلع المعمرة لصالح الأصول المالية المحلية الموجودة في الجهاز المصرفي مما يسمح بتمويل اكبر من الاستثمارات (عمر ، ٢٠٠٩ : ١١٢)

المبحث الثاني : مفهوم التضخم وأنواعه

التضخم (Inflation) : هو من المصطلحات الشائعة وعلى الرغم من شيوعه الا ان هنالك اختلاف كبير في تعريفه ويرجع السبب في هذا الاختلاف الى الوصف الذي يستخدم هذا الاصطلاح فهو يمكن ان يوصف الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار العام ، او ارتفاع الدخول النقدية مثل (الأجور ، الأرباح) او انه ارتفاع التكاليف او الافراط في خلق الأرصدة وليس بالضرورة ان يكون هنالك ارتفاع بالظاهر انفة الذكر معا فيمكن ان تتحرك أسعار السلع الأساسية صعوداً دون تغيير في الأجور مما يخلق التضخم او من الممكن ان تزداد التكاليف دون زيادة في الأرباح وغيرها الكثير من الأمثلة التي يمكن ان نستقيها من ظاهرة التضخم ويمكن ان نعرف الاقتصاد من وجهة نظر النقديين حيث يرون بانه " كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي او انه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول " (الخطيب ، دياب ، ٢٠١٣ : ٢٥٥)

" الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة او المتقطعة للأسعار كما انه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات "

ويمكن ان نبين الصيغة الرياضية له والتي هي كالآتي :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغيير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في الفترة الماضية}} \times 100$$

$$\pi = (P_t - P_{t-1}) / (P_{t-1}) \times 100$$

وللتضخم صور كثيرة ولكن اخطرها على الإطلاق هو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن زيادة متسارعة وكبيرة خلال فترة زمنية قصيرة ، (الافندي ، ٢٠١٢ : ٤٨٩)

ولكن تعريف التضخم ليس بهذه البساطة التي يمكن ان نعرفها به وذلك لأنه يحتوي على عدة مشاكل ينبغي علينا كباحثين في الاقتصاد الالمام بها والتي يمكن ان نوجزها بالآتي :

- أ- كيفية قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار وماهي افضل الأرقام القياسية التي يمكننا الاستعانة بها وذلك لوجود عدة ارقام قياسية يمكننا من الاستعانة بها وهي على سبيل المثال (الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ، الرقم القياسي لأسعار السلع الإنتاجية ، الرقم الضمني للناتج القومي الإجمالي) ومن اهم الطرق المستخدمة في القياس هي (القيم التجمعية ، وطريقة متوسط النسب) .
 - ب- تأثر افراد المجتمع بالزيادة التي قد تحصل خلال احد الشهور ، وتعتمد الإجابة عن هذا التساؤل على عدة أشياء من أهمها فالسلع التي يستهلكها الافراد تختلف عن التجميعات من السلع والخدمات التي تدخل ضمن البيانات الإحصائية التي تستخدم في قياس المستوى العام للأسعار .
 - ت- مدى ارتفاع الأسعار الذي يعد تضخماً هل هو ٣ % او ٥ % او اكثر من ذلك ، فهناك بعض الافراد يعدون ان أي ارتفاع ولو طفيف تضخماً ويراه الآخرون اعتيادياً ، والأصح القول مدى تأثر الافراد بارتفاعات الأسعار .
 - ث- الفترة التي تتغير بها الأسعار فاذا كان الارتفاع مستمراً ولي فترة وجيزة يعد هذا بالتضخم الجامح اما ان كان الارتفاع لفترة طويلة نسبياً فانه يطلق عليه بالتضخم الزاحف .
 - ج- اختلاف نوعية السلع عبر الزمن جعل من الأرقام القياسية للأسعار مضللة .
- أسباب التضخم :** هنالك عدة أسباب يمكن ان تفسر التضخم من أهمها ما يلي :



١. زيادة العرض النقدي : يرى الاقتصادي فريدمان " ان التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية فذلك ان التغييرات في العرض النقدي هي المصدر الأساسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم "
٢. زيادة الطلب الكلي : هو " تضخم جلب الطلب " من اهم مكونات الطلب الكلي هي (الانفاق الاستهلاكي ، الاستثماري ، الحكومي ، الخارجي) من خلال زيادة الافراد على الاستثمار او الاستهلاك او من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي وتمويله عن طريق العجز أي زيادة احدى أنواع الانفاق من اجل تشغيل الايدي العاملة التي يحتاجها البلد لتجنب الركود مما يولد لدينا ما يسمى تضخم جذب الطلب والتي تعني زيادة الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل .
٣. نقص العرض الكلي : ويطلق عليه ايضاً " تضخم دفع التكاليف " ولديه أنواع ثلاثة وهي دفع الأجور حيث ارتفاع الأجور للعمال اكبر من زيادة الإنتاج ، ودفع الأرباح وهذه الحالة تكون في المنشآت الاحتكارية عن طريق رفع أسعار منتجاتها لتحقيق الأرباح الاحتكارية ، دفع المنتجات وفي هذه الحالة ترتفع الأسعار للمواد الأولية بصورة مفاجئة . (أبو السعود ، ٢٠١٤ : ١٥٥-١٦٥)

- أنواع التضخم : هنالك عدة أنواع من التضخم وفي مجملها فأنها ستاهم في انخفاض القوة الشرائية للنقد ومنها ما يؤثر على القطاعات الاقتصادية او بعض جوانبها ومنها ما يؤثر على التجارة الخارجية ويمكن ان نعددها كالآتي :
١. التضخم الحقيقي : وهو احد أنواع التضخم الذي يحصل في الدول المتقدمة التي تمتلك جهازاً إنتاجياً مرناً او تلك الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف ويعني ان اي زيادة في الأسعار لا يعد تضخماً لان الدخل تزداد كلما زادت السلع و الخدمات .
٢. التضخم المكبوت : يظهر هذا التضخم في ظروف معينة ومحدودة وليس له علاقة بالعرض او الطلب وانا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعادة ما يظهر في الدول ذات التخطيط المركزي وكذلك الدول التي تضع خطط طويلة الاجل ويمكن ان نعرف التضخم المكبوت كما يلي " هو نتيجة سياسة تضعها الدولة تهدف من ورائها الى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة " ويكون تأثيره واضحاً على القيمة الحقيقية للنقد لكنه سيختفي حال ضعف او تراجع دور الدولة .
٣. التضخم الجامح (المفرط) : يعد هذا النوع من اخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني لأنه بذلك ستفقد النقود وظائفها كافة ماعدا ان تكون وسيلة للتبادل وسيختفي بذلك الادخار مما يحصل عليه الافراد وسيجهون مباشرة الى الاسواق من اجل انفاقها لسد احتياجاتهم الضرورية ونرى ظهور هذا النوع في الدول التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها ونقص في الموارد المالية الضرورية مما يضرها الى زيادة في الإصدار النقدي من اجل تمويل عجز الموازنة .
٤. التضخم المستورد : " هو استيراد لسلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصنيع السلع المحلية مما يؤثر على التكلفة المحلية فترتفع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب " وهو بذلك لا يحصل داخل الدولة انما يتم ادخله من الدول الأجنبية بوساطة السلع والخدمات التي تستوردها الدولة التي تحتاجها عند اطلاق برامج التنمية من اجل استيراد الآلات والمعدات التي تدخل في الصناعة الوطنية ، ونتيجة لانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض فقد توحدت الامراض الاقتصادية نتيجة التطور التكنولوجي فاصبح التضخم والركود امراض اقتصادية تحصل معاً وتزول معاً .
- كيفية قياس التضخم : هنالك عدة طرق تم تطويرها من قبل علماء الاقتصاد والاحصاء من اجل حساب الفجوة التضخمية وحساب التضخم ويمكن ان نعدد طرق قياسه وهي كالآتي :

١. الأرقام القياسية : وهي ان نأخذ عام واعتماده كعام أساسي ونقارن في الأعوام اللاحقة وذلك من اجل معرفة معدل التضخم وتكون حسب القانون الآتي :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في السنة المدروسة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

٢. مقياس الفجوة التضخمية : عرفها كينز " هي مقدار فائض الطلب الكلي " اما غزي عناية فعرّفها " التضخم يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة "
- ولقياس الفجوة التضخمية يمكن الاستعانة بالقوانين الآتية :

$$\text{أ- الفجوة التضخمية} = \text{اجمالي الاستخدامات} - \text{اجمالي الموارد او بتعبير آخر}$$

$$= (Y + M) - (C + I + G + X)$$

حيث ان C تمثل الاستهلاك و I هو الاستثمار و G هو الانفاق الحكومي و X الصادرات و M الواردات و Y الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

- ب- ولحساب التضخم فأننا نستعين بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفجوة التضخمية لعام 2012}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية}}$$



٣. معيار الافراط النقدي : يمكن حساب التضخم بهذه الطريقة عن طريق كمية النقد في الاقتصاد الوطني ويمكن ان نعرف الافراط النقدي كالآتي : " دراسة العلاقة بين كمية النقود والناتج بهدف التوصل الى حجم النقد المثالي في الاقتصاد وكل زيادة عن هذا لمقدار تسهم في زيادة التضخم " وبعد تحديدنا للحجم الأمثل للنقود في الاقتصاد فان باستطاعتنا التوجه نحو الاستقرار والتوازن النقدي من اجل تقييد الإصدار النقدي ومحاولة التوسع في القروض ، ويمكن ان نستعين بالمعادلة الآتية

$$M_e = QY_1 - M_2$$

حيث ان M_e هو الافراط النقدي

Q هو الكتلة النقدية

Y_1 هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

M_2 هو الكتلة النقدية الموسعة (كنعان ، ٢٠١٢ : ٢٥٣-٢٦٣)

جدول رقم (٣)

السنوات	معدل التضخم العام	معدل التضخم الاساس	متوسط عرض النقد بالمعنى الضيق M1 ترليون دينار	متوسط عرض النقد بالمعنى الواسع M2 ترليون دينار	نسبة النمو M2	سعر السياسة
٢٠٠٨	12.7%	13%	28.2	34.9	-	16.7
٢٠٠٩	8.3%	7.1%	37.3	45.4	30.1%	8.8
٢٠١٠	2.4%	3.1%	51.8	60.4	33%	6.2
٢٠١١	5.6%	6.5%	62.6	72.3	19.7%	6
٢٠١٢	6.1%	5.6%	63.8	75.5	4.6%	6
٢٠١٣	1.9%	2.4%	73.8	87.7	16.2%	6
٢٠١٤	2.2%	1.6%	72.7	90.7	3.5%	6
٢٠١٥	1.4%	1.7%	65.4	82.6	-9%	6
٢٠١٦	0.4%	1.2%	70.7	88.1	5.5%	4.3
٢٠١٧	0.2%	0.6%	71.2	89.4	1.5%	4
٢٠١٨	0.4%	0.2%	77.8	95.4	2.7%	4
٢٠١٩	-0.2%	-0.1	86.8	103.4	8.4	4
٢٠٢٠	0.6%	1.0%	103.4	119.9	15.9	4

• البيانات من عمل الباحث بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة

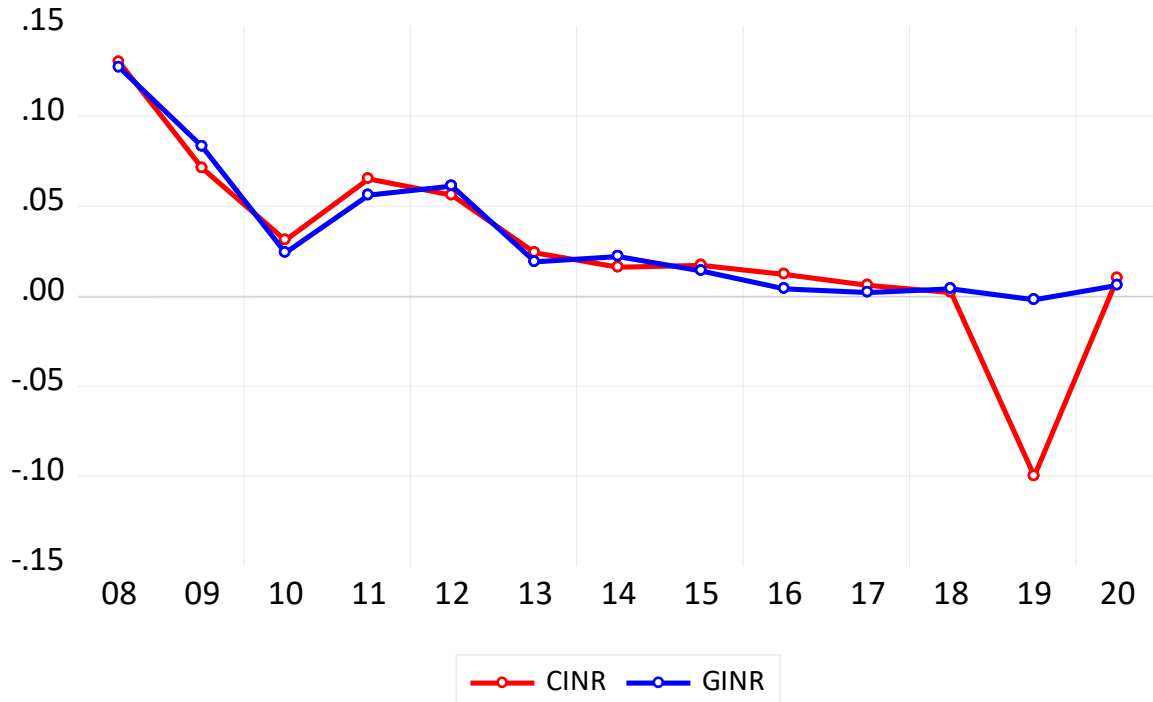
الجدول رقم (٤)

ت	القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية
١.	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
٢.	التبغ
٣.	الملابس والأحذية
٤.	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
٥.	الصحة
٦.	النقل
٧.	الاتصال
٨.	الترفيه والثقافة
٩.	التعليم
١٠.	المطاعم
١١.	السلع والخدمات المتنوعة
	الرقم القياسي العام
	الرقم القياسي بعد الاستبعاد



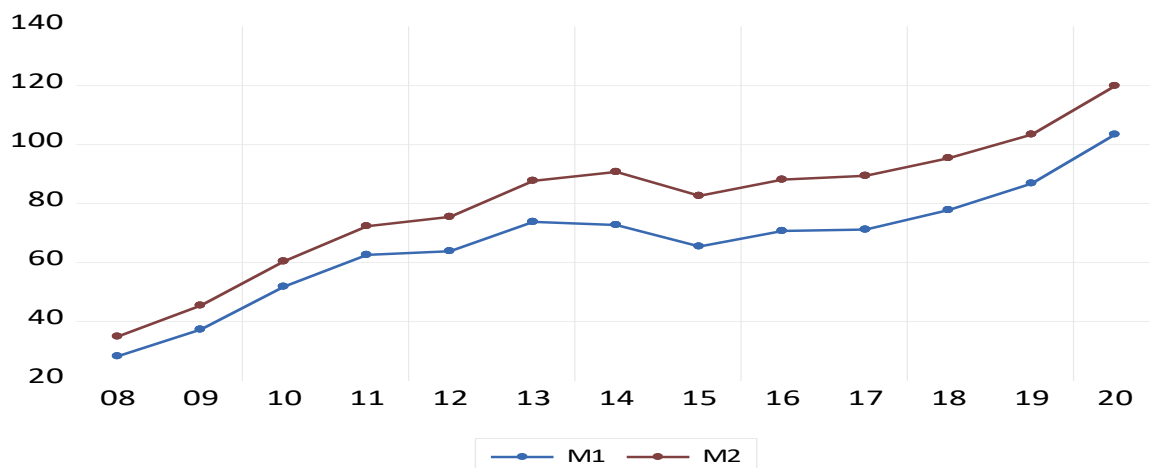
- فقرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك للاطلاع بالاستناد الى نشرة البنك المركزي (تقارير السياسة النقدية)

الشكل رقم (٥) معدلات التضخم العام والاساس



- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (٣) باستخدام برنامج (EViews12) .
- GINR تعني معدل التضخم العام ، CINR تعني معدل التضخم الأساس .

الشكل رقم (6) متوسط نمو M1 , M2



- من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (٣) باستخدام برنامج (EViews12) .

حيث ان في العام ٢٠٠٨ وهي بداية سنة الدراسة نلاحظ ان معدل التضخم هو (12.7%) وسعر السياسة (الفائدة) كان (16.7) وهو رقم عالي ولكن الهدف منه سحب السيولة في الأسواق نتيجة ارتفاع التضخم العام في البلاد نتيجة عوامل



داخلية متمثلة بارتفاع أسعار الكهرباء والاياجارات والقدرة المحدودة لقطاع البناء والتشييد فضلا عن الاختناقات في العرض المحلي اما العوامل الخارجية المتمثلة بالتضخم المستورد والتي سببها الاستيرادات من السلع والخدمات اذ ان اغلب السلع مستوردة وخصوصاً الادوية والذهب فيكون التضخم حساساً لارتباطه الوثيق بالأسعار العالمية ومن ثم نلاحظ ان خلال السنة التالية وهي العام ٢٠٠٩ انخفاض في سعر السياسة وكان (8.8) مما سبب في انخفاض التضخم ومن ثم نرى انه في الأعوام التالية ثبات سعر السياسة من قبل البنك المركزي حيث ثبتت بسعر (6%) للسنوات من ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٥ وبالمقابل نرى ان معدل التضخم في البلاد اصبح متفاوتاً في خلال هذه الفترة الزمنية نتيجة تأثره بالعوامل الأخرى خارجية اضافة الى التغيرات الحاصلة في المجاميع الرئيسية المكونة للرقم القياسي والتي تعد اغلبها من الاستيرادات التي تؤثر بصورة مباشرة مما ساهم في ارتفاع التضخم العام للبلاد الى حين قرر البنك المركزي ان يخفض سعر السياسة مرة ثانية الى نسبة (4%) محاولاً في ذلك زيادة المعروض النقدي في الأسواق نتيجة تسرب جزء كبير من الأموال خارج الكتلة النقدية وذلك في السنوات التالية من ٢٠١٧ الى غاية ٢٠٢٠ مما سبب انخفاض مباشر في التضخم العام للبلاد خلال تلك السنوات لغاية وصولها الى قيمة ٠,٢ % ويعزى السبب في ذلك الى السياسية النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراق في الحفاظ على سعر صرف منخفض مما انعكس ايجاباً على أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والمقومة بالعملة الوطنية مما اسهم بصورة فاعلة في منع الأسعار المحلية من الجنوح نحو الارتفاع ، اما بالنسبة متوسط عرض النقد M2 فانه في العام ٢٠٠٨ بلغت (34.8) ترليون دينار ومن ثم ارتفع في العام ٢٠٠٩ ليصل الى (45.4) ترليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت (30.1%) وذلك نتيجة زيادة في الودائع الجارية نتيجة الوعي المصرفي لدى المواطنين اما في الأعوام التالية فاننا نلاحظ ازدياد ملحوظ في متوسط عرض النقد نتيجة زيادة الانفاق الحكومي للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء إضافة الى الزيادة في الأجور والرواتب حتى وصل في العام ٢٠٢٠ الى (119.9) ترليون دينار ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية لمتمثلة بجائحة كورونا وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح للعوائل اثناء فترة الاغلاق ما عدا العام ٢٠١٥ حيث لا حضنا انخفاض في عرض النقد بمقدار (9-) مقارنة بالعام ٢٠١٤ حيث بلغ (82595) مقارنة بالعام السابق حيث كان (90728) والسبب في ذلك انخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بسبب الركود الاقتصادي والانحسار في مستوى السيولة نتيجة توجه الحكومة العراقية نحو ترشيد الانفاق الحكومي وذلك لانخفاض في الموجودات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية أي بمعنى انخفاض في إيرادات الموازنة الحكومية ، وللتوضيح فان اغلب الزيادات تكون في عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 الذي يعد جزءاً مهماً في عرض النقد بالمفهوم الواسع في حين نلاحظ الانخفاض يأتي في الودائع الأخرى (الثابتة والتوفير والبريد والتأمينات) وبنسب مختلفة.

المبحث الثالث : تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية

أولاً اختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) (Unit Root Test) : حيث ان الخطوة الأولى التي يجب عملها في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء اختبار لجذر الوحدة من اجل الوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey -Fuller) لهذا الغرض في ضوء نتائج حزمة برنامج (EViews 12) من خلال نتائج الجدول رقم (٥) اتضح الاتي :

ان اغلب المتغيرات الاقتصادية كانت غير مستقرة بالمستوى ماعدا سعر السياسية والذي اشرنا له (Rate) استقرار بالمستوى ولذلك تم اجراء الاختبار مرة ثانية عند الفرق الأول حيث استقرت المتغيرات الاقتصادية وتبين ان المتغيرات الاقتصادية قد استقرت عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) وبذلك ستكون المتغيرات مستقرة بوجود قاطع او بدون قاطع واتجاه عام

الجدول رقم (٥) نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				At Level	
RATE	EX	M2	GINR	t-Statistic	With Constant
-7.7036	-1.9541	-1.1615	-5.1368		
0.0001	0.2999	0.6532	0.0020	Prob.	
***	n0	n0	***		
-10.8618	-3.4082	-1.9285	-6.4806	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	0.0972	0.5785	0.0014	Prob.	
***	*	n0	***		



-3.3424	-0.0981	2.4518	-5.1994	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0031	0.6294	0.9924	0.0001	Prob.	
***	n0	n0	***		
				At First Difference	
d(RATE)	d(EX)	d(M2)	d(GINR)		
-11.6883	-4.9376	-2.0247	-4.2963	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.0033	0.2734	0.0086	Prob.	
***	***	n0	***		
-9.7812	-4.4287	-1.6209	-5.8346	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0001	0.0255	0.7169	0.0042	Prob.	
***	**	n0	***		
-11.5137	-4.4366	-0.9963	-3.5473	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0001	0.0004	0.2659	0.0022	Prob.	
***	***	n0	***		

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (EViews 12)

ثانياً : متجهات الانحدار الذاتي (Vector Autoregression Estimates) : لغرض تقدير دوال الاستجابة الفورية يتوجب علينا تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي ، ان متجهات الانحدار الذاتي تكون كل المتغيرات داخلية وخارجية في ذات الوقت ولأجل اجراء هذه العملية يجب تحديد التخلف الزمني المناسب لمعادلة الانحدار الذاتي وان اختيار التخلف الزمني المناسب يتم أما بالطريقة الذاتية، أو من خلال البرنامج الإحصائي المستخدم في تقدير النموذج، فالطريقة الذاتية تقتضي إجراء الانحدار بتخلفات زمنية متعددة ومن ثم اختيار أقل قيمة لمعيار المعلومات Akaike information criterion، ولكن لسهولة التقدير فأن برنامج Eviews12 يمكنه اختيار التخلف الزمني المناسب وفق أقل قيمة لمعيار المعلومات (نتائج تقدير متجهات الانحدار الذاتي الموضحة في الجدول (٦) نجد أن التخلف الزمني الثاني كان يحمل أقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike) وفي هذا التخلف نجد ان قيمة R2 بلغت (98%) فيما بلغ معامل التحديد المصحح (Adj. R-squared) (91%) اما اختبار (F) فقد بلغ (14.08705) وهو اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%) وكما موضح في الجدول رقم (٦) حيث يوضح نتائج متجهات الانحدار الذاتي :

الجدول رقم (٦)

Vector Autoregression Estimates				
Date: 04/30/22 Time: 21:31				
Sample (adjusted): 2010 2020				
Included observations: 11 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
EX	RATE	M2	GINR	
-532.3063	11.78743	86.37684	-0.566298	GINR(-1)
(220.248)	(5.84957)	(301.103)	(0.27920)	



[-2.41685]	[2.01509]	[0.28687]	[-2.02827]	
-329.1975	4.704523	251.0990	-0.987465	GINR(-2)
(312.785)	(8.30726)	(427.611)	(0.39651)	
[-1.05247]	[0.56631]	[0.58721]	[-2.49039]	
-0.652942	0.026224	1.293264	-0.000721	M2(-1)
(0.92003)	(0.02444)	(1.25778)	(0.00117)	
[-0.70970]	[1.07321]	[1.02821]	[-0.61813]	
1.300259	-0.019538	-0.350859	-0.001123	M2(-2)
(0.90591)	(0.02406)	(1.23847)	(0.00115)	
[1.43531]	[-0.81205]	[-0.28330]	[-0.97774]	
-2.893017	0.205179	1.006080	0.009813	RATE(-1)
(7.30790)	(0.19409)	(9.99072)	(0.00926)	
[-0.39588]	[1.05713]	[0.10070]	[1.05923]	
8.417063	0.023067	-3.730893	0.001456	RATE(-2)
(5.61972)	(0.14925)	(7.68279)	(0.00712)	
[1.49777]	[0.15455]	[-0.48562]	[0.20431]	
-0.897951	0.011490	-0.177033	-0.001591	EX(-1)
(0.83879)	(0.02228)	(1.14672)	(0.00106)	
[-1.07053]	[0.51575]	[-0.15438]	[-1.49646]	
-0.531025	-0.053804	0.783314	-0.000508	EX(-2)
(0.48141)	(0.01279)	(0.65814)	(0.00061)	
[-1.10306]	[-4.20813]	[1.19019]	[-0.83169]	
2808.722	52.65119	-698.8692	2.624987	C
(1456.89)	(38.6936)	(1991.73)	(1.84687)	
[1.92789]	[1.36072]	[-0.35089]	[1.42132]	
0.958179	0.996759	0.963339	0.982563	R-squared
0.790895	0.983797	0.816694	0.912813	Adj. R-squared
49.27263	0.034756	92.09024	7.92E-05	Sum sq. resids
4.963498	0.131826	6.785656	0.006292	S.E. equation
5.727872	76.89808	6.569195	14.08705	F-statistic
-23.85543	16.05681	-27.29513	49.52083	Log likelihood
5.973714	-1.283056	6.599114	-7.367424	Akaike AIC
6.299265	-0.957505	6.924665	-7.041873	Schwarz SC
1181.273	5.136364	87.76364	0.019091	Mean dependent
10.85441	1.035638	15.84906	0.021309	S.D. dependent
		0.000000	Determinant resid covariance (dof adj.)	
		0.000000	Determinant resid covariance	
		36	Number of coefficients	

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12



اختبار عدد فترات التخلف (lag order selection criteria)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GINR M2 EX
RATE

Exogenous variables: C

Date: 05/18/22 Time: 11:15

Sample: 2008 2020

Included observations: 12

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
12.49200	12.71348	12.55184	3.326381	NA	-71.31106	0
8.313550	9.420944	8.612766	0.080230	46.24021		
*	*	*	*	*	-31.67660	1

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦) نجد التخلف الزمني الثاني كان يحمل اقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike) وفي هذا التخلف كان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (98%) وبالتالي فان هذا يعود الى ان (98%) من المتغيرات التي حدثت في التضخم تعود الى تأثير المتغيرات المستقلة والتي هي عرض النقد وسعر الصرف وسعر السياسة وتبقى نسبة (2%) تعود الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة (متغيرات عشوائية) فيما بلغ معامل التحديد المصحح $-R^2$ قيمة (91%) اما اختبار F فقد بلغ (14.08705) وهو اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة الدالة على معنوية النموذج.

ثالثاً / اختبار كفاءة النتائج

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: GINR M2 EX RATE

Exogenous variables: C

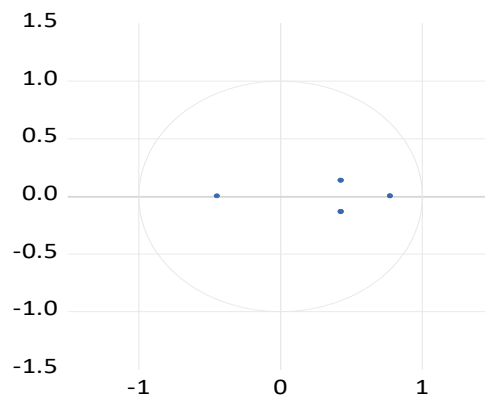
Lag specification: 1 1

Date: 05/18/22 Time: 10:40

Modulus	Root
0.775799	0.775799
0.448868	0.428075 - 0.135036i
0.448868	0.428075 + 0.135036i
0.445074	-0.445074

No root lies outside the unit circle.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial





VAR satisfies the stability condition.

من النموذج والرسم البياني أعلاه نلاحظ ان النموذج المقدر مستقر

النتائج:

١. ان استخدام البنك المركزي للأليات والأدوات الحديثة مكنته من الوصول الى أهدافه في السيطرة على التضخم ومن هذه الاليات مزاد العملة والتسهيلات القائمة على الإقراض إضافة الى مزاد الحوالات .
٢. ان التضخم عبارة عن اطار للسياسة النقدية يقوم البنك المركزي من خلالها بخفض لمعدلات التضخم في المدى القصير والسيطرة على استقرار الأسعار في المدى الطويل .
٣. ان تذبذب معدلات التضخم بشكل كبير يسبب معاناة في تطبيق السياسة الناجحة لمواجهة التضخم وهي حالة عامة يمكن ملاحظتها في اغلب الدول النامية وليس العراق فقط .
٤. ان حصول البنك المركزي على استقلالته وفق قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ جعل الاقتصاد العراقي يدخل منعطفاً جديدا ترتب على اثره تطبيق سياسات البنك المركزي بصورة دقيقية.

التوصيات:

١. تنويع مصادر الإيرادات المالية للعراق من العملات الأجنبية من خلال دعم القطاعات الغير نفطية ورفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .
٢. الاستفادة القصوى من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين ولاسيما في مجال التدريب والاستشارات الفنية .
٣. لابد من توفير عدد من الأدوات المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة الشفافية والمصادقية والقبولية فيها
٤. من اجل تطبيق سياسة البنك المركزي في تخفيف التضخم يجب ان يتمتع باستقلالية تامة عن القرارات السياسية والمالية .
٥. توظيف المصارف الاهلية للسيولة الفائضة لديها وذلك عن طريق تقديمها للانتمانات وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة مما يساهم في توفير فرص العمل .

المصادر والمراجع

الكتب:

١. يونس محمد (٢٠١٢): اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.
٢. درويش ، هلال (٢٠٠٨) : اقتصاديات نقدية ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان .
٣. الافندي ، محمد احمد (٢٠١٢) : النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء .
٤. الحسيني، الدوري ، فلاح حسن ، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٨) ، إدارة البنوك مدخل استراتيجي معاصر ، ط ٤ ، دار وائل للطباعة والنشر ، الأردن .
٥. الخطيب ، دياب ، فاروق بن صالح ، عبد العزيز بن احمد (٢٠١٣) (١٤٣٥) : دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، السعودية .
٦. أبو السعود ، محمدي فوزي ، (٢٠١٤): الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جمهورية مصر .
٧. كنعان ، علي ، (٢٠١٢) : النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان .
- ٨.

الرسائل:

١. عمر، سعيدان (٢٠٠٩) : دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، الجزائر .

المجلات العلمية:

١. الشيباني ، فاضل كريمة كزار (٢٠١٨) : دور السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق .
٢. الرفيعي ، سلطان ، افتخار محمد مناحي ، اروى حاجم (٢٠١٩) : اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩ – ٢٠١٥) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، العراق .



٣. الشاذلي ، احمد شفيق (٢٠١٧) : قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي ، مجلة صندوق النقد العربي ، العدد ٣٩ ، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة .
٤. شدهان ، عمار مجيد (٢٠١٦) ، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) ،المجلة العمية للدراسات التجارية والبيئية ، ملحق العدد الرابع ، مصر